

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9530

الخميس، 11 كانون الثاني/يناير 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة إفستيفنيا
إكوادور السيد دي لا غاسكا
الجزائر السيد بن جامع
جمهورية كوريا السيد هوانغ
سلوفينيا السيد جبوغار
سويسرا السيدة بيرسفيل
سيراليون السيد سوا
الصين السيد غنغ شوانغ
غيانا السيدة رودريغيز - بيركيت
مالطة السيدة غات
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
موزامبيق السيد فرنانديس
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ميلارد
اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2023/1033)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-00947 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016
موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة
لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا
(S/2023/1033)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي
المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.
وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد ألفارو ليفا دوران، وزير
خارجية كولومبيا.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو
مقدمي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد
كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم
المتحدة للتحقق في كولومبيا، والسيدة يولاندا بيريرا موسكيرا، ممثلة عن
المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/1033
التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في
كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (تكلم بالإنكليزية): أقدر الفرصة التي أتاحت
لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن مرة أخرى، في بداية عام جديد
يمكن أن يكون عاماً حاسماً من أجل السلام في كولومبيا.

ويسرني أن يحضر معي وزير الخارجية، ألفارو ليفا دوران،
الذي أكرر له تقديري لتعاون الحكومة المستمر مع الأمم المتحدة في
كولومبيا. كما أرحب بمشاركة السيدة يولاندا بيريرا موسكيرا اليوم، وهي
زعيمة كولومبية بارزة تتحدر من أصل أفريقي يشكل عملها في مجال
حقوق المرأة والضحايا والتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع مثالا
قويا على التزام المجتمع المدني في كولومبيا وقدرته على الصمود.

والواقع أنه على الرغم من التحديات الخطيرة العديدة التي لا يزال
البلد يواجهها في إخماد جذوة نزاع مسلح دام أكثر من ستة عقود، فإنه
لشرف عظيم وفرصة هائلة للأمم المتحدة أن تتخذ هذا الموقف بغية
مساعدة لحكومة كولومبيا وشعبها في سعيهما لتوطيد السلام.

وكما رأينا مؤخراً خلال الاحتفال بالذكرى السنوية السابعة للاتفاق
النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، هناك عقبات يتعين
التغلب عليها، ولكن أيضاً مكونات لتحقيق النجاح في حالة كولومبيا
التي يمكن أن تشكل مثالا لتسوية النزاعات في أماكن أخرى في العالم.

أولاً، لدى كولومبيا اتفاق سلام سياسي توصلت إليه عن طريق
التفاوض، وهو يوفر خارطة طريق مفصلة لمعالجة أسباب النزاع
وعواقبه. ولا يزال هذا الاتفاق مهما اليوم كما كان يوم التوقيع عليه.

ثانياً، نلاحظ أن التزامات الحكومة ومختلف مؤسسات الدولة
والمجتمع المدني تجسد إرادة سياسية وطنية قوية.

ثالثاً، نرى أن التزام الكولومبيين الوطيد بالسلام يشكل مصدر
إلهام حقيقي للمنطقة والمجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، الذي ظل
متحدداً في دعمه لعملية السلام.

(تكلم بالإسبانية)

وكما ورد في التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/1033)،
أظهر العام الماضي وجود صلات واضحة بين تنفيذ الاتفاق ومبادرات
الحوار التي تضطلع بها الحكومة مع الجهات الفاعلة المسلحة الأخرى.
وتوضح التطورات الأخيرة أيضاً الحاجة إلى إحراز تقدم متسق في
تلك العمليات التي يمكنها، إن أعدت بشكل كلي، التصدي للتحديات
المستمرة وتوسيع نطاق السلام.

مجلس الأمن وبأشد العبارات تلك الهجمات التي لا مبرر لها، والتي تؤدي أيضا إلى تآكل النسيج الاجتماعي لمجتمعات محلية بأكملها.

إن الحالة في مناطق مقاطعات مثل كاوكا، التي تتميز بوجود عدد كبير من السكان من الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، تشكل تحديا خاصا نتيجة لوجود مختلف الجهات الفاعلة المسلحة وما تقوم به من أعمال. وفي مناطق كهذه المناطق على وجه التحديد تمس الحاجة على وجه الاستعجال لوجود شامل للدولة بغية كبح العنف واحتوائه.

لكن، على الرغم من الصعوبات، هناك مناطق ثبت فيها أنه عكس مسار العنف ممكن. فعلى سبيل المثال، وفقا للأرقام الصادرة عن الشرطة الوطنية، انخفضت جرائم القتل بنسبة 16 في المائة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2023، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022، في البلديات التي تُنفذ خطط التنمية ذات التركيز الإقليمي. وهذه هي البلديات التي تأثرت تاريخيا بالنزاع. وقد حدث انخفاض ملحوظ، على سبيل المثال، في البلديات في مقاطعتي أراوكا وميتا.

ولكي لا تكون تلك النتائج وغيرها من النتائج المشجعة وقتية، ولاستدامتها، لا بد من إحراز تقدم دون تأخير في التنفيذ الفعال للسياسات العامة الرئيسية للوقاية والحماية. وهذه الجهود، التي تبذل جنبا إلى جنب مع وقف التصعيد الذي يجري السعي إلى تحقيقه من خلال الحوار مع مختلف الجماعات المسلحة، توفر آفاقا لإغاثة المدنيين.

(تكلم بالإنكليزية)

ورغم التحديات، فإن التقدم المطرد في نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا سبب يبعث على التفاؤل والأمل في عام 2024. ولا يزال هيكله المبتكر والشامل، الذي يجمع بين الآليات غير القضائية والآليات القضائية، يعزز حقوق الضحايا.

ويواصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام التحقيق في الجرائم الخطيرة التي ارتكبها خلال النزاع أعضاء سابقون في

وبعد أن قمنا بإرساء أسس هامة، من الضروري أن ننظر إلى هذه المرحلة كفرصة لتجسيد الالتزامات المتفق عليها والتعجيل بتطبيقها. فليكن عام 2024 إذن عاما للتنفيذ. وعلى سبيل المثال، يجب أن يُسترد بالميثاق الهادف إلى تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، والأولويات التي حددها نائب الرئيس في هذا الصدد، لتعزيز هذا المكون التحويلي للاتفاق خلال عام 2024.

ومن الجدير أيضا تسليط الضوء على الزيادة الملحوظة في حياة الأراضي وإضفاء الطابع الرسمي على ملكية الأراضي، نتيجة لإعطاء الأولوية للإصلاح الريفي الشامل في خطة الحكومة. وعلاوة على ذلك، إنني واثق من أن النظام الوطني للإصلاح الزراعي الذي بدأ العمل به مؤخرا سيسهم، إذا ما استخدم على النحو المتوقع، في ترسيخ تلك النتائج لما يصب في مصلحة الفلاحين والشعوب الإثنية والنساء الريفيات.

ومن الخطوات الأساسية الأخرى في هذا الانتقال الضروري من صياغة الخطط إلى تنفيذها على النحو الواجب، تحويل السياسة العامة التي طال انتظارها لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية إلى إجراءات ملموسة وقوية يستفيد من نتائجها سكان الأقاليم.

ومما لا شك فيه أن تعزيز التقدم المحرز وإيلاء الأولويات للمجالات التي أغفلت سيكون أمرا أساسيا في تلبية توقعات ملايين الكولومبيين وتعزيز شرعية الاتفاق ومصداقيته، وهما شرطان مسبقان لنجاح جهود السلام الأخرى الجارية حاليا.

ولا شك في أن الأمن هو أساس النجاح في وضع أي مبادرة سلام. بيد أن الأحداث التي وقعت في عدة مناطق من البلد تبعث على القلق. ومما يؤسف له أنه منذ الموعد النهائي لتقديم التقرير، قتل أربعة مقاتلين سابقين من القوات المسلحة الثورية السابقة الكولومبية - الجيش الشعبي في كاوكا وشوكو وسوكري وميتا، على التوالي. كما يستمر ارتكاب جرائم ضد القادة الاجتماعيين، بمن فيهم السكان الأصليون وأولئك الذين يطالبون بالأرض. وأود أن أدين مرة أخرى أمام

الكولومبية - الجيش الشعبي. وتصميمهم على المضي قدماً على الرغم من التحديات أمر جدير بالثناء. وأنا على ثقة من أن النهج المتعدد الأوجه الذي تتبعه الحكومة، بأدوات مثل البرنامج الشامل لإعادة الإدماج الذي أنشئ مؤخراً، يتيح فرصة لتلبية احتياجات المقاتلين السابقين وتوقعاتهم. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن إدارة النظام الوطني لإعادة الإدماج، مع المشاركة اللازمة من جميع الكيانات ذات الصلة، أمر جوهري.

أما التطور الإيجابي الآخر الذي أود أن أسلط الضوء عليه فهو العمل المشترك بين الحكومة والمقاتلين السابقين في إطار المجلس الوطني لإعادة الإدماج لتحديد مجالات إعادة الإدماج الجماعية الخاصة. وبهذا التصنيف الجديد، تهدف الأطراف إلى تعزيز الدعم المتساوي للمقاتلين السابقين الذين اختاروا عملية إعادة الإدماج الجماعية، سواء بقوا في أحد المواقع الأصلية التي ألفت فيها القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي السابقة أسلحتها، والمعروفة باسم المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، أو انتقلوا إلى مكان آخر في السنوات التي تلت ذلك. وتلك الجهود تبشر بالخير، وقبل كل شيء، تظهر المستوى الكبير من التعاون في هذا الوقت بين الطرفين لبلوغ الأهداف المشتركة.

(تكلم بالإسبانية)

ولا بد لي أيضاً من التشديد على التقدم الإيجابي المحرز في المحادثات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. وأرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في آخر دورة مفاوضات في المكسيك في كانون الأول/ديسمبر وبالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات السابقة، بما في ذلك وقف إطلاق النار الثنائي وعمل لجنة المشاركة الوطنية. وأشجع الطرفين على المثابرة في حل خلافاتهما عن طريق الحوار، على الرغم من التحديات الكامنة في هذه العمليات. وأثق بأن التصميم الذي أبدى حتى الآن سيؤدي إلى تحقيق مزيد من النتائج خلال الجولة المقبلة من المفاوضات، التي ستعقد في كوبا، بما في ذلك من خلال تمديد وقف إطلاق النار بين الطرفين وتعزيزه، ضمن تدابير أخرى، مع الحظر

القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وأفراد من قوات الأمن العام، ووكلاء حكوميون آخرون، وأطراف ثالثة مدنية، ومقاواة مرتكبيها، بينما يستعد لإصدار أول أحكامه التصالحية. ففي كانون الأول/ديسمبر، على سبيل المثال، وجه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام الاتهام إلى ثمانية أعضاء سابقين في الكتلة الغربية السابقة التابعة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في القضية رقم 01 بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بين عامي 1993 و 2016.

ونظراً للأهمية الحاسمة للأحكام التصالحية التي سيصدرها الجهاز لنجاح عملية السلام، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان تهيئة الظروف التمكينية اللازمة لتنفيذها قبل أن يصدرها الجهاز. وهذا يعني التخطيط بالتفصيل للأنشطة التي سيكلف الأفراد المحكوم عليهم بتنفيذها في خدمة الضحايا والمجتمعات المحلية، وضمان التمويل والدعم اللوجستي لتلك المشاريع، ووضع الترتيبات الأمنية الكافية لتنفيذ ذلك العمل، خاصة وأن الكثير منها يتوقع أن يتم في المجتمعات المحلية الريفية. وستطلب كل ذلك بذل جهود منسقة بين الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والسلطات الوطنية والمحلية في الفترة التي تسبق إصدار الأحكام وعند تنفيذها.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل وحدة البحث عن الأشخاص المعتبرين في عداد المفقودين الاضطلاع بالمهمة الشاقة المتمثلة في تقديم العون لأسر نحو 100 000 من الرجال والنساء الكولومبيين الذين اعتبروا مفقودين خلال النزاع. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، تم لم شمل امرأة قوية، تدعى غلوريا، مع ابنتها، إيرين، بعد أكثر من 30 عاماً من الانفصال، عندما أجبرت على الفرار من منزلها في بوتومايو بسبب التهديدات. كانت إيرين تبلغ من العمر 8 سنوات فقط في ذلك الوقت. وبالإضافة إلى تيسير لم شمل الأسر، استعادت الوحدة منذ إنشائها رفات ما يقرب من 200 1 شخص مفقود، مما ساعد الأسر على طي هذه الصفحة أخيراً بعد سنوات من المعاناة.

ولا أزال أشعر بالتفاؤل إزاء استمرار الالتزام بالسلام من جانب الغالبية العظمى من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية

الصريح للاختطاف بغرض الحصول على فدية، وبالتالي إضفاء الطابع الرسمي على الالتزامات الهامة المتفق عليها في المكسيك. مقاطعة تشوكو.

وأرحب كذلك بالتقدم المحرز في المحادثات بين الحكومة وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وقد أدى تنفيذ وقف إطلاق النار الثنائي الجاري إلى تحقيق مستوى ضروري من الثقة يسمح بمواصلة العملية. وأشجعهما على مواصلة جهودهما بغية توطيدها، بما في ذلك في إطار الدورة الثالثة للمفاوضات التي بدأت للتو هذا الأسبوع في بوغوتا. وسنقي مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز في تلك الحوارات.

ومن الأهمية بمكان أن نكرر التأكيد على أن التوقعات المشروعة بخصوص الأمن وتمتع المجتمعات المحلية بالحقوق في المناطق المتأثرة بالنزاع لم تتحقق بعد في عدة مناطق. ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع مستويات العنف الناجم عن النزاعات بين الجماعات المسلحة ووجود المنظمات الإجرامية بسبب محدودية نطاق مؤسسات الدولة. وفي ذلك الصدد، أكرر دعوة الأمين العام لجميع الأطراف الفاعلة المسلحة إلى إظهار علامات ملموسة على التزامها الحقيقي بالسلام، والإسهام في تخفيف حدة العنف في جميع أنحاء البلد بإنهاء المواجهات فيما بينها واحترام السكان المدنيين.

وفي بداية العام، أدت مئات السلطات الإقليمية والمحلية الجديدة، التي انتخبت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اليمين الدستورية، بمن في ذلك مقاتل سابق كولومبي من أصل أفريقي انتخب رئيساً لبلدية كوماريبو بمقاطعة بيشادا. ولدى تلك السلطات معرفة فريدة بديناميات أراضيها وواقعها، وهو رصيد لا يقدر بثمن لأي جهد لبناء السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري تعزيز العمل المنسق للدولة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والبلديات. وتوضح الأعمال البغيضة التي وقعت في الأيام الأخيرة، مثل محاولة اغتيال عمدة توماكو، المخاطر التي تواجهها السلطات المحلية. وتبرز هذه الأعمال أيضاً الحاجة ضرورة ضمان حمايتهم، ويظل الاستخدام الفعال للنظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي، المنصوص عليه في الاتفاق،

وفي بداية العام، أدت مئات السلطات الإقليمية والمحلية الجديدة، التي انتخبت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اليمين الدستورية، بمن في ذلك مقاتل سابق كولومبي من أصل أفريقي انتخب رئيساً لبلدية كوماريبو بمقاطعة بيشادا. ولدى تلك السلطات معرفة فريدة بديناميات أراضيها وواقعها، وهو رصيد لا يقدر بثمن لأي جهد لبناء السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري تعزيز العمل المنسق للدولة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والبلديات. وتوضح الأعمال البغيضة التي وقعت في الأيام الأخيرة، مثل محاولة اغتيال عمدة توماكو، المخاطر التي تواجهها السلطات المحلية. وتبرز هذه الأعمال أيضاً الحاجة ضرورة ضمان حمايتهم، ويظل الاستخدام الفعال للنظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي، المنصوص عليه في الاتفاق،

الرئيسية (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بيريا موسكيرا. السيدة بيريا موسكيرا (تكلمت بالإسبانية): أتقدم بتحياتي إلى وزير الخارجية ليفا دوران والممثل الخاص للأمين العام.

اسمي يولاندا بيريا، وأنا من بلدة ريوسوسيو، بمقاطعة تشوكو، في كولومبيا. كنت ضحية وإحدى الناجيات من آثار العنف الجنسي خلال النزاع المسلح. لقد عانيت من الإجهاد وقتل والدتي ولم يكد عمري يتجاوز 11 عاماً. واليوم أتكلم إلى المجلس لا بصفتي ضحية،

وفي كولومبيا، لا تزال النساء يتعرضن للعنف داخل إطار النزاع وخارجه، لا سيما في المناطق الهامشية، حيث توجد النساء المنحدرات من طوائف السود، ونساء مجتمعات الرايزال والبالينكيرو، ونساء السكان الأصليين والريفات، مما يؤدي إلى الحد من إمكانية الوصول إلى الحقوق. إن التأخير في تنفيذ التدابير التي تركز على منظور المساواة بين الجنسين الواردة في اتفاق السلام أمر مثير للقلق. ولقد أدى التأخير في تنفيذ الاتفاق في مناطق مثل ساحل كولومبيا على المحيط الهادئ إلى استمرار العنف ضد المجتمعات المحلية، لا سيما ضد النساء والفتيات.

ونشيد بتوقيع الاتفاق بين وزارة الداخلية ووحدة تنفيذ الاتفاق النهائي، بدعم من نائبة رئيس كولومبيا، فرانسيس ماركيس، للإسراع بتنفيذ الفصل العرقي، ونطالب بتنفيذه. وباعتباري ضحية مباشرة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، لم أشاهد الحرب على شاشات التلفزيون بل اختبارها بشكل مباشر، فإنني أفضل اتفاقاً منقوصاً على الحرب الدائمة. وتحت النساء الملتزمات بالسلام واللاتي يقاومن جميع أشكال العنف في مجتمعاتنا المحلية على تنفيذه تنفيذاً شاملاً، ولهذا نطلب ما يلي: تقديم الدعم للحكومة الحالية لتحقيق السلام الناجز مع الجهات الفاعلة المسلحة التي تعمل في أراضيها، مثل جيش التحرير الوطني وهيئة الأركان العامة المركزية؛ واحترام وقف إطلاق النار الثنائي؛ وإبرام اتفاق إنساني يحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ ووقف إطلاق النار الذي يغطي جميع أشكال العنف، لا سيما ضد المجتمعات العرقية والنساء والفتيات.

وندعو أيضاً أعضاء المجلس إلى تعزيز ودعم تنفيذ القرار 1325 (2000) وخطة العمل الوطنية الكولومبية بشأن المرأة والسلام والأمن من أجل كفالة مشاركة النساء والشباب وحمايتهم وقيادتهم في بناء السلام والحفاظ عليه؛ وكفالة التنفيذ الكامل للبرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان والبرنامج الشامل لتوفير الأمن والحماية للمجتمعات والمنظمات في الأقاليم، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للمجموعات الإثنية والنساء والفتيات؛ وتبسيط الضوء على الجهود المكثفة التي تبذلها النساء، والمثليات والمثليون

بل بصفتي شخصية لها حقوق، لأشرح بإيجاز التجربة الحية لأكثر من 38 145 ضحية للعنف الجنسي في البلد. وبصفتي زعيمة وناشطة كولومبية من أصل أفريقي، ومدافعة عن حقوق الإنسان، والحياة والسلام، والأرض، أشكر مجلس الأمن على هذه الدعوة.

أريد أن أسلط الضوء على أن العمل كقائدة اجتماعية في كولومبيا هو أحد أخطر المهام الممكنة، لما ينطوي عليه من تهديدات وهجمات مستمرة. ولكننا، نجد دائماً القوة اللازمة للتعاون واقتراح تغيير إيجابي من أجل مجتمعاتنا. ويجب وقف عمليات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين والسلطات العرقية والموقعين على السلام. ووفقاً لما ذكره معهد دراسات التنمية والسلام إنديباز، قتل 1 604 من القادة و 410 من الموقعين على السلام منذ توقيع اتفاقات السلام بين الدولة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي حتى 10 كانون الثاني/يناير. ولا تزال جرائم القتل مستمرة.

ولم يتوقف العنف في المجتمعات المحلية. ولا يزال الذين أعيد إدماجهم، ولا سيما الفتيان والفتيات الذين أجبروا على حمل السلاح، وعانوا من العنف الجنسي، معرضين للخطر. إنهم يحملون وصمة عار في نظر المجتمع وأسرهم. وهذا هو السبب في أن الاتفاق النهائي المبرم في عام 2016 لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم أمر أساسي، ونطالب بتنفيذه كأساس "للسلام الناجز"، لأن السلام حق من حقوق الإنسان للكولومبيين لا يتوقف على الانتماء الحزبي أو للمعارضة.

وفي العديد من مناطق البلد، يحدث تحول في الجماعات المسلحة غير القانونية. وعلى الرغم من التوقيع على اتفاقات السلام، لا يوجد حتى الآن سلام حقيقي مستقر ودائم للسكان المدنيين، بمن فيهم الطوائف العرقية وسكان الريف والنساء والشباب والأطفال، وهم دائماً الأكثر تضرراً. ومن المهم تعزيز دعم البلدان الضامنة وبلدان لها مركز المراقب وتوفير الموارد الكافية لتحقيق التنفيذ الشامل، لا سيما فيما يتعلق بالنقطة 5 من الفصل العرقي، بشأن الضحايا والإصلاح الريفي والأحكام الجنسانية.

الحكومة بتسريع تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بالحصول على الأراضي وإعادة الإدماج. ونحث على اتخاذ مزيد من الخطوات لكفالة تنفيذ 60 في المائة من الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية بحلول عام 2026، على النحو المتفق عليه في الميثاق الحكومي الأخير. وهناك حاجة إلى التنفيذ الكامل للأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية والشؤون الإثنية في اتفاق السلام لمعالجة دوافع عدم المساواة وحماية الفئات الضعيفة، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي، الأكثر تضررا من النزاع.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء العنف ضد الموقعين على اتفاق السلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمجتمعات المحلية، والنساء، والزعماء الاجتماعيين. ويشمل ذلك ثلاث حالات قتل تم الإبلاغ عنها لموقعين على اتفاق السلام ومدافعين عن حقوق الإنسان بالفعل في عام 2024. ونشجع الحكومة بقوة على تكثيف الجهود لحماية هؤلاء القادة المحليين والمشاركين في عملية السلام. إن الضمانات الأمنية عنصر أساسي في اتفاق السلام، يستند إليها تحقيق تقدم في جميع الفصول الأخرى، بما في ذلك إعادة الإدماج. وبرنامج إعادة الإدماج الشامل الذي تمت الموافقة عليه مؤخرا خطوة جديرة بالترحيب. ونكرر أيضا دعوتنا إلى تعيين مكتب مكرس داخل الرئاسة لتنسيق تنفيذ الاتفاق والنهوض به.

ونرحب بالتزام الحكومة بتوسيع نطاق السلام من خلال الحوار، ونلاحظ نية تمديد وقف إطلاق النار مع جيش التحرير الوطني. إن التزام جيش التحرير الوطني بالتقيد بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الامتناع عن الاختطاف، يجب أن ينعكس في تغيير الممارسات على أرض الواقع.

وأخيرا، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بدعم السلام المستدام الواسع النطاق والدائم في كولومبيا. ونتطلع إلى زيارة يقوم بها مجلس الأمن إلى البلد في الشهر القادم لنشهد بأنفسنا التقدم المحرز حتى الآن ولنعرف كيف يمكننا أن نسهم في دعم كولومبيا في هذه الرحلة.

ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى في كفالة فتح الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام للقضية الكلية 11 وفي طلب ضمانات بهدف كفالة العدالة والحقيقة والتعويضات وعدم التكرار لضحايا العنف الجنسي والجنساني والناجين منه؛ وحث الحكومة على الامتثال لحكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية جينيث بيدويا ليما، وهي ضحية للعنف الجنسي أثناء النزاع.

وقبل أن أنهى ملاحظاتي، أود أن ينظر أعضاء المجلس إلى لافتة القماش الموجودة ورائي، والتي رسمها ضحايا العنف الجنسي والناجون منه. وهدفنا هو صنع أكبر لحاف في العالم، باستخدام هذا القماش، لإذكاء الوعي فيما يتعلق بالعنف في النزاعات المسلحة ونسج الأمل. وأود أن أتشاطر مع الأعضاء كلمة *rejuntancia* أو "إعادة التجمع"، التي تعود لأجدادي. إنه المفهوم القائل بأن هناك حاجة إلى شخصين أو أكثر لخوض حرب أو لبناء السلام. وبوصفنا ضحايا للنزاع، لا نريد للسلام أن يكلفنا حياتنا. إن إعادة التجمع معا هي الطريق إلى السلام والتحول. وإن لم يكن الآن، فمتى؟

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة بيريا موسكيرا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته اليوم. وإني ممتن ليولاندا بيريا موسكيرا على شهادتها القوية، وأثني على العمل الحيوي الذي تقوم به النساء العاملات في مجال بناء السلام ومنظمات حقوق المرأة التي تعمل من أجل السلام والعدالة في كولومبيا. وأرحب أيضا بمشاركة وزير الخارجية ليفا دوران في جلستنا اليوم.

وبينما نحفل بالذكرى السنوية السابعة للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم لعام 2016، تواصل المملكة المتحدة دعمها الثابت للشعب الكولومبي في طريقه نحو السلام. ونرحب بالتزام

الأحكام الجنسانية في اتفاق السلام وفي سياسة "السلام الناجز" ونشدد على أهمية حماية وتعزيز حقوق المرأة والشباب في جميع جوانب عملية السلام والمصالحة.

وعلاوة على ذلك، فإن التقدم المحرز في الحوار بشأن وقف إطلاق النار الثنائي بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني وتنفيذه يبين أنه من الممكن إنهاء العنف من خلال الحوار. ونرحب بالتقدم المحرز خلال الجولة الخامسة من المفاوضات، التي عقدت في المكسيك في كانون الأول/ديسمبر 2023، ونتطلع إلى نتائج الجولة المقبلة من المحادثات التي ستعقد في كوبا.

وسنواصل أيضا متابعة حوار الحكومة عن كثب مع الجماعة التي تعرف نفسها بأنها "هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي". ونحث الأطراف على مواصلة الامتنال لاتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك الوعد الصريح الذي قطعه على نفسها بتحسين حماية المدنيين. وبينما نعتز بالجهود الثنائية الجارية، فإننا ننضم أيضا إلى الأمين العام في دعوة جميع الجهات الفاعلة المسلحة إلى الإسهام في مواصلة تهدئة العنف في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك عن طريق الحد من القتال فيما بينها.

والقضاء على عمليات الاختطاف خطوة ضرورية أيضا نحو تحقيق السلام والاستقرار في كولومبيا. وذلك العمل الإجرامي، الذي يحيق بالمجتمعات المحلية ويتحدى جهود السلام، لا يمكن أن يكون له مكان في مجتمع يسعى إلى المصالحة والاستقرار.

ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، دعم كولومبيا في طريقها نحو سلام مستقر ودائم. ولذلك، فإننا نعلق أهمية كبيرة على الزيارة التي سيقوم بها هذا الجهاز إلى البلد في شباط/فبراير، حيث ستعقد اجتماعات مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في عملية السلام.

إن التجربة الكولومبية درسٌ قيّم للعالم في القدرة على الصمود والالتزام. وتكرر إكودور تأكيد تضامنها ودعمها الثابت لكولومبيا، مدركة أن السلام في البلد يسهم في الاستقرار والازدهار في جميع أنحاء المنطقة.

السيد دي لا غاسكا (إكودور) (تكلم بالإسبانية): أرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية كولومبيا الشقيقة، السيد ألفارو ليفا دوران، وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، والسيدة يولاندا بيريرا موسكيرا على إحاطتهما.

إذ نحتفل بمرور سبع سنوات على توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم لعام 2016، نعتز بإكودور بجهود كولومبيا المستمرة من أجل السلام والمصالحة الوطنية وتقديرها تقديرا عاليا. وفي سياق عالمي معقد يتفاقم بفعل نزاعات مختلفة، كانت عملية السلام في كولومبيا مثالا ملهما لحل النزاعات من خلال الحوار. ونشيد بالالتزام المتجدد من جانب الحكومة والأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والجهات الفاعلة السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بتنفيذ الاتفاق. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل التحديات المستمرة التي تواجه كولومبيا. إن العنف والتهديدات ضد الزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين تبعث على القلق. ومن الأهمية بمكان أن يستمر العمل من أجل تعزيز المؤسسات وضمان الأمن وحقوق الإنسان لجميع الكولومبيين.

ومن تجربة إكودور، نعلم أن كفالة الإصلاح الريفي الناجح والشامل أمر حاسم الأهمية لكولومبيا والمنطقة. إن تنفيذ الإصلاح جزء حاسم من الجهود الرامية إلى تحويل المناطق الريفية والمتأثرة بالنزاعات وتعزيز وجود الدولة في تلك المناطق.

وتعتمد كفالة السلام الدائم في كولومبيا على الشمول الفعال والاحترام للتنوع الثقافي وحقوق الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ويمثل التوقيع على الميثاق الأخير للإسراع بتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي خطوة هامة نحو تلبية توقعات تلك المجتمعات.

ودور النساء والشباب في عملية السلام أمر حيوي ويجب أن يظل أولوية. إن شمول أصواتهم والاعتراف بها ليس أمرا حيويا لكفالة العدالة فحسب، بل إنه يثري عملية السلام ويديمها أيضا. ونقر بتنفيذ

أراض بمساحة 16 717 هكتارا، الأمر الذي استفاد منه الفلاحون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والضحايا - وثلثهم تقريبا من النساء. فمسألة الأرض عنصر حاسم في عملية السلام في البلد.

وترحب مجموعة 1+3 أيضا ببداية نفاذ وقف إطلاق النار بين الحكومة ومجموعة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقة، التي تعرّف نفسها بأنها "هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي"، الذي يلتزم فيه الطرفان بحماية المدنيين احتراماً للقانون الدولي ومراعاة له.

وبالمثل، نرحب بإجراء الانتخابات الثانية منذ توقيع الاتفاق على مستوى البلديات والمقاطعات في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث قام أكثر من نصف السكان الذين يحق لهم التصويت بممارسة حقهم المدني، بما في ذلك في أقاليم السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

إن عملية إعادة الإدماج جانب يستحق منا أقصى قدر من الاهتمام. ونعتقد أن إعادة الإدماج الناجحة للمقاتلين السابقين تنطوي على تهيئة ظروف معيشية أفضل ومستدامة لهم ولأسرهم. ويمثل برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين الذي اعتمد مؤخراً تقدماً مهماً نحو تحقيق السلام في كولومبيا. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن ما يقرب من 80 في المائة من المقاتلين السابقين، بمن فيهم أكثر من 2 600 امرأة، يشاركون في أكثر من 5 000 مشروع إنتاجي. وهذا يدل على أن الحكومة الكولومبية ملتزمة بشكل متزايد بالامتثال للاتفاق وفقاً لإمكاناتها. ولذلك، نشيد بجهود الحكومة المتواصلة لتعزيز الإصلاحات المؤسسية وتخصيص الأموال اللازمة للإصلاح الريفي الشامل.

وعلى الرغم من الجهود المذكورة آنفاً التي بذلتها الحكومة الكولومبية، لا تزال هناك تحديات في عملية السلام. وتعرّب مجموعة 1+3 عن أسفها وإدانتها لاستمرار الهجمات المسلحة على المدنيين، حيث تم الإبلاغ عن 24 مجزرة. وبالمثل، فإن اضطهاد الرجال والنساء الذين كرسوا جهودهم للدفاع عن حقوق مجتمعات بأكملها

السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وموزامبيق، فضلاً عن بلدي، غيانا (مجموعة 1+3).

ونود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، على إحاطته بشأن آخر التطورات في كولومبيا ونشكر السيدة يولاندا بيريرا موسكيرا على وجهات نظرها. ونرحب أيضاً بمشاركة معالي السيد ألفارو ليفا دوران، وزير خارجية جمهورية كولومبيا، في جلسة اليوم.

تقدر مجموعة 1+3 عزم الرئيس غوستافو بيترو أوريجو وحكومته والشعب الكولومبي والجهود التي بذلوها من أجل تعزيز السلام والاستقرار في البلد بعد عقود من النزاع المسلح. والمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن الأشهر الثلاثة الماضية (S/2023/1033) مشجعة وجديرة بالثناء، لا سيما فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن تعزيز الحوار التشاركي من خلال إشراك المجتمع الكولومبي، بما في ذلك المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع والمنظمات النسائية والسكان الأصليين والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والأفراد السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

وفي ذلك الصدد، نود أن نحیی الجهود التي بذلتها الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تنظيم العديد من المندييات والمناسبات الثقافية والاجتماعات في جميع أنحاء البلد إحياءً للذكرى السنوية السابعة لتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. يبين ذلك مدى تصميم كولومبيا والتزامها بتوطيد السلام.

كما نهني الحكومة على إنشائها مؤخراً النظام الوطني للإصلاح الزراعي، بقيادة وزارة الزراعة، بهدف تعزيز التنسيق الذي تشدد الحاجة إليه بين الكيانات المسؤولة عن تنفيذ الإصلاح الريفي كوسيلة للامتثال لأحكام الاتفاق الحالي، والذي عقد اجتماعه الأول في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ونرحب بإضفاء الطابع الرسمي على امتلاك

لملوسة في حياة المقاتلين السابقين. وتنتهي مجموعة 1+3 على الجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب نائبة رئيس كولومبيا، فخامة السيدة فرانسيس ماركيس، بالتعاون مع وحدة تنفيذ الاتفاق النهائي، الرامية إلى تحسين تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، وتشجع تلك الجهود.

ونكرر نداءنا إلى الحكومة لتكثيف وجود الدولة في المناطق التي تشهد حوادث إجرامية مع كفالة سلامة السكان المدنيين وحمايتهم، وخاصة مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، وهم الأكثر تضرراً، من أجل تقليل انعدام الأمن في البلد.

وفي الختام، تشيد مجموعة 1+3 بالتقدم المحرز حتى الآن، وتؤكد من جديد دعمها الكامل لحكومة كولومبيا في تنفيذ اتفاق السلام النهائي. ونشجع أيضاً المجتمع الدولي والأمم المتحدة والشركاء على مواصلة تقديم دعمهم السياسي والتقني والمالي لجهود توطيد السلام وتحقيق الاستقرار التي تبذلها حكومة كولومبيا في جميع أنحاء البلد. ونؤكد من جديد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وللممثل الخاص في مهمتها المتمثلة في رصد الوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق السلام في كولومبيا من خلال مشاركتها البناءة مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الكولومبي.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بمعالي السيد ألفارو ليفا دوران، وزير خارجية كولومبيا، في هذه الجلسة، وأشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته. كما استمعت بعناية إلى البيان الذي أدلت به السيدة بيريا موسكيرا.

لقد عملت جميع الأطراف في كولومبيا معاً، خلال العام الماضي، لترجمة تصميمها الراسخ على توطيد السلام وبناءه إلى أفعال. وبتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم والنهوض برؤية "السلام الشامل"، تحققت نتائج أكثر إيجابية، والصين ترحب بهذا. ونحن مقتنعون بأن العام الجديد سيشهد إنجازات أكبر لكولومبيا فيما يتعلق برؤية السلام الشامل والاستقرار والتنمية.

وأود أن أبدي الملاحظات الثلاث التالية.

وتنفيذ الاتفاق يظل يبعث على القلق، حيث تم تسجيل 46 ادعاء بقتل قادة اجتماعيين. وعلى الرغم من أن ذلك يمثل انخفاضاً مقارنة بربع السنة السابق، فإن هذه الخسائر المستمرة في الأرواح تبعث على القلق. ونشجع الحكومة الكولومبية على مواصلة جهودها الرامية إلى وقف الأعمال القتالية والسعي إلى إبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار مع الجماعات ذات الصلة.

إن التنفيذ الناجح للفصل المتعلق بالمسائل الإثنية والإصلاح الريفي الشامل أساسي لتوطيد السلام وتسوية مسائل عدم المساواة والاستبعاد، التي تؤثر أساساً على مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم جوهري بشأن الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية. ونلاحظ أن معظم الجهود الرامية إلى النهوض بالأحكام المتعلقة بالمسائل الإثنية لا تزال في مرحلة التخطيط، بما في ذلك تحديد المزيد من المجالات ذات الأولوية، بدلاً من المضي قدماً في المجالات التي سبق تحديدها.

ولا تزال الحالة الأمنية في كولومبيا تثير قلقاً بالغاً. إنها تهديد محتمل للتنفيذ الكامل والناجح لاتفاق السلام. يلاحظ أعضاء مجموعة 1+3 بقلق التحديات الأمنية المستمرة، لا سيما في المناطق التي تأثرت تاريخياً بمحدودية وجود الدولة، والتي لها سجل حافل بأعمال العنف التي تؤثر في الغالب على مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وقوع الجرائم المرتبطة بالديناميات الاقتصادية والسيطرة الاجتماعية والإقليمية - مثل الاختطاف والابتزاز والتجنيد القسري والعنف الجنسي المتصل بالنزاع - مستمر أو زاد، مما يتطلب اتخاذ تدابير محددة من جانب السلطات لمنع هذه الجرائم وحماية المدنيين ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم.

وفي ضوء تلك الحالة المثيرة للقلق، نحث الحكومة الكولومبية على مضاعفة جهودها للتعجيل بتنفيذ عنصر حيوي من عناصر اتفاق السلام. وندعو أيضاً إلى أن يتجسد التقدم المحرز في نتائج اقتصادية

بقيادة الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو، وسنواصل دعم البعثة وشركائها الدوليين والإقليميين في إعطاء زخم جديد لعملية السلام في البلد.

وأخيرا وليس آخرا، أرحب للمجلس كل النجاح في زيارته إلى كولومبيا الشهر المقبل.

السيدة شينو (اليابان) (تكلت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو والسيدة يولاندا بيريرا موسكيرا على إحاطتهما. كما أرحب بالوزير ليفا دوران، التي تمثل الالتزام القوي لحكومة كولومبيا.

تدرك اليابان إدراكا تاما أن الأمن البشري وحقوق الإنسان والشمول أمور أساسية لتعزيز السلام المستدام. وكل تلك تشكل المفهوم الأساسي لسياسة "السلام الشامل" التي تنتهجها كولومبيا. ولتحقيق هذا المفهوم، من الأهمية بمكان حماية وإدماج جميع الأفراد، بمن فيهم الذين يعيشون في أكثر الحالات ضعفا. ومن شأن تهيئة بيئة يكفل فيها الأمن والعدالة والمساواة أن تمكنهم من تحقيق الإمكانات الكاملة لحياة كل فرد منهم، فضلا عن تنمية البلد ككل. وفي ذلك السياق، ترحب اليابان بالتقدم الذي أحرز في عمليات التخطيط والتصميم في عدة مجالات من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، مثل عملية الحماية وإعادة الإدماج والإصلاح الريفي الشامل وتعزيز المساواة الإثنية والمساواة بين الجنسين. والآن، التنفيذ أمر جوهري. ونحث جميع أصحاب المصلحة على التعاون من أجل التنفيذ الفعال. وتشيد اليابان ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لدعمها جهود حكومة كولومبيا، بما في ذلك إدماج تدابير وقائية من خلال نهج لإدارة المخاطر. وتتطلع اليابان إلى إجراء المزيد من المناقشات أثناء زيارتنا المقبلة لكولومبيا وبعدها بشأن أفضل السبل التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يؤدي دوره وأن يتعاون.

إن احترام كرامة الإنسان تكمن في صميم الأمن البشري. ونحن ندين بشدة استمرار العنف وعمليات الاختطاف التي ترتكبها الجهات الفاعلة المسلحة والإجرامية. ويمكن أن يكون الحوار والعمل الملموس

أولا، فيما يتعلق بالنهوض بنتائج جديدة في تنفيذ اتفاق السلام تشيد الصين بحكومة كولومبيا، بقيادة الرئيس بترو أوريفو، على إعطاء الأولوية لتنفيذ اتفاق السلام وزيادة الاستثمار في الإصلاح الريفي وتوزيع الأراضي وإعادة إدماج المقاتلين السابقين لتمكين عائد السلام من إفادة جزء أكبر من السكان. وقد قُطع أكثر من نصف الطريق في تنفيذ اتفاق السلام. وتأمل الصين في أن ترى كولومبيا تبذل مزيدا من الجهود لإزالة العقبات وإحراز تقدم كبير في تنفيذه تنفيذًا كاملا ومستدام الصين تلك الجهود.

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز التقدم المتجدد في الحوار والمفاوضات، ترحب الصين بالنتيجة الإيجابية للجولة الخامسة من محادثات السلام بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، وتتطلع إلى إحراز تقدم سلس في محادثات السلام بين الحكومة وهيئة الأركان العامة المركزية. ونأمل أن تنقيد جميع الأطراف بإخلاص باتفاق وقف إطلاق النار وأن تخفض مستوى النزاع والعنف وأن تبني على الإنجازات التي تحققت بالفعل من الجولات السابقة من محادثات السلام وأن تهيئ مناخا وظروفا أكثر تمكينا للمفاوضات في المستقبل.

ثالثا، فيما يتعلق بتعزيز الإنجازات المستقبلية في المجال الأمني، وفقا لتقرير الأمين العام (S/2023/1033)، لا يزال شعب كولومبيا معرضا للتهديدات الأمنية، ولا تزال الأنشطة الإجرامية العنيفة تعوق تنفيذ اتفاق السلام. وتؤيد الصين الحكومة الكولومبية في زيادة نشر قوات الأمن في مناطق النزاع السابقة في غياب سيطرة فعالة من الدولة واتخاذ تدابير فعالة لحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والأقليات العرقية وغيرها من الفئات الضعيفة.

وقد شكلت عملية السلام في كولومبيا مثالا يحتذى في حل النزاعات عن طريق الحوار والتفاوض وأظهرت آفاق التنمية المستدامة مقابل السلام الدائم ووفرت مرجعا مفيدا لمجلس الأمن في معالجة المسائل الساخنة الأخرى. وتظل الصين ملتزمة بتقديم دعمها الثابت لعملية السلام التي تقودها كولومبيا وتملكها. ونقدر العمل المنجز والدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

وأود في ذلك الصدد أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية. أولاً، إن اتباع نهج استراتيجي وشامل ومشترك بين المؤسسات، بالتعاون مع السلطات المحلية والإقليمية، أمر أساسي لضمان نجاح الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم وسياسة السلام الشاملة. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة بتعيين أوتي باتينيو، المفوض السامي الجديد للسلام، وفيرا غرابي، رئيسة لوفد المفاوضات مع جيش التحرير الوطني. كما ننوه بالجهود التي بذلت للتعجيل بتنفيذ وتمويل الأحكام العرقية والجنسانية لاتفاق السلام النهائي، الذي يهدف إلى مكافحة الإقصاء وعدم المساواة.

ثانياً، لا تزال المحادثات الجارية مثمرة. وتثني سويسرا على الأطراف في محادثات السلام على مواصلة المفاوضات الجارية، على الرغم من الصعوبات التي واجهتها، والتزامها بتحسين حماية المدنيين. ونشير إلى أن رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه قد أسهما في تخفيف حدة العدائيات الثنائية. وفي ذلك الصدد، تدعو سويسرا الأطراف في اتفاقات وقف إطلاق النار الحالية، التي ستنتهي التزامات كل منها هذا الشهر، إلى تجديدها والنظر في إدماج العناصر المتعددة الأطراف لتعزيز فعاليتها. ونظل ندعم بنشاط الجهات الفاعلة الرئيسية التي تدعم جهود السلام، ولا سيما المؤتمر الأسقي ل كولومبيا.

ثالثاً، يجب أن تظل حماية المدنيين وضمانات مشاركتهم في عملية السلام وإعادة إدماج المقاتلين السابقين ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة الشواغل الأساسية للجميع. وتسهم سويسرا في تلك الأنشطة من خلال أمور، منها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء. وبالإضافة إلى ذلك، جددنا مؤخرًا دعمنا لمنظمة Humanicemos Desminado Humanitario، وهي منظمة مدنية معنية بإزالة الألغام تتألف من مقاتلين سابقين يشاركون في أنشطة إعادة الإدماج وجبر الضرر.

أخيراً، نتطلع إلى الانتهاء من وضع خطة العمل الوطنية الأولى لكولومبيا بشأن المرأة والسلام والأمن. ومن المهم ضمان اتساق الخطة مع سياسة السلام الناجز وأحكام اتفاق السلام النهائي. وكما أشارت

على أساس الاتفاق خطوة هامة نحو معالجة تلك المسائل. ومن ذلك المنطلق، نرحب بالجولة الخامسة من المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، التي عقدت في المكسيك، فضلاً عن الحوار المستمر الآخر مع مختلف الجماعات المسلحة والإجرامية. كما نحيط علماً على نحو إيجابي بإعلان جيش التحرير الوطني وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي عن قرارهما بتعليق عمليات الاختطاف بدافع الفدية. فيجب التمسك بالإعلان بحزم.

ومن الأمور التي تبعث على الأمل تعيين السيدة فيرا غرابي رئيسة لوفد الحكومة لمحادثات السلام مع جيش التحرير الوطني، ونحن نعتقد أنه قرار جيد يتماشى مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويحدونا أمل قوي في تمديد وقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني إلى ما بعد 30 كانون الثاني/يناير وفي التقيد باتفاقاتهما.

وفي الختام، تعيد اليابان تأكيد دعمها الثابت لجهود السلام التي تبذلها كولومبيا.

السيدة بيرسيفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، على عمله القيم وإحاطته والسيدة يولاندا بيريا موسكيرا على بيانها وشجاعتهما. كما أرحب بمشاركة وزير خارجية كولومبيا، معالي السيد ألفارو ليفا دوران، ووفده في هذه الجلسة، الأمر الذي يبرهن على التزام الحكومة بسياسة "السلام الشامل".

وترحب سويسرا، بوصفها مؤيداً قديماً لعملية السلام الكولومبية وبلداً ضامناً لمفاوضات السلام مع المجموعة التي تعرف نفسها باسم "هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي" ومؤيدة للمفاوضات مع جيش التحرير الوطني، بالجهود المتواصلة لتحقيق سلام دائم من خلال الحوار. ويسرنا أن مجلس الأمن سيبحث برسالة سياسية لدعم قوي لجهود السلام في كولومبيا من خلال زيارته المقبلة.

المتعلقة بالمسائل الإثنية لاتفاق السلام النهائي بحلول عام 2026. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر في مجال تعزيز سلطة الدولة في الميدان وتنفيذ برامج إبدال المحاصيل وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمتمردين السابقين.

وفي هذا السياق، نلاحظ إجراء الانتخابات البلدية والإقليمية سلمياً بشكل عام في تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما أسفر عن انتخاب 18 مقاتلاً سابقاً في هيئات مختلفة، بما في ذلك لمنصب عمدة كوماريبو. وللأسف، لا يزال المستوى العام للعنف ضد المشاركين في جهود بناء السلام مرتفعاً بشكل مفرط. ففي الأسبوع الأول من عام 2024 وحده، وقعت جريمتا قتل لأعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وخلال سبع سنوات، قُتل أكثر من 400 شخص. ويجب أن يكون توفير ضمانات أمنية كافية للموقعين على اتفاق السلام النهائي أولوية بالنسبة للسلطات. ومن دون ذلك، يستحيل الحديث لا عن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام النهائي فحسب، بل أيضاً عن إمكانية تطبيق اتفاقات السلام الأخرى.

إننا ندرك مدى صعوبة ومشقة الحوار الذي تجريه الحكومة مع الجماعات المتمردة الأخرى، بما في ذلك جيش التحرير الوطني وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ونلاحظ أن نظامي وقف إطلاق النار مع تلك الجماعات المسلحة غير القانونية، رغم هشاشتهما، يحظيان بالاحترام عموماً. ونشدد على دور بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في رصد الاتفاقات مع جيش التحرير الوطني وإقامة اتصالات بين الأطراف وفقاً للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن. ونراقب التطورات في مسار المفاوضات مع كلتا المجموعتين.

ومما يؤسف له أن العنف المستمر بين الجماعات المسلحة واستمرار جرائمها ضد المدنيين قد أحبط الأثر الإنساني لوقف إطلاق النار في عدد من المناطق. ويتعين احتواء مشاكل من قبيل الاختطاف طلباً للعدية والابتزاز والتجنيد القسري للقصر. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء تصرفات عصابة المخدرات الإجرامية "عشيرة الخليج"،

بانية السلام الكولومبية جينيث كويتياكيس في حدث رفيع المستوى نظمناه حول هذا الموضوع في تشرين الأول/أكتوبر 2023، (تكلمت بالإسبانية)

"للمرة الأولى، تمنح خطة العمل الوطنية المرأة الفرصة لاستخدام صوتها في بناء السلام. ومن الضروري تزويدها بالزخم اللازم حتى تصل إلى الأراضي التي دار فيها النزاع من أجل الحفاظ على السلام."

(تكلمت بالفرنسية)

تؤكد سويسرا من جديد دعمها لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وستواصل العمل من أجل الدور المحوري للمرأة في عمليات السلام وآلية العدالة الانتقالية الفريدة وجهود إعادة الإدماج، فضلاً عن سياسة السلام التي تنتهجها الحكومة بشكل عام وعملية السلام في كولومبيا.

السيدة إيفستيفنيا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر

الممثل الخاص للأمين العام، السيد رويس ماسيو، ومقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، السيدة يولاندا بيريا موسكيرا، على بانيهما. ونرحب بمشاركة وزير خارجية كولومبيا، السيد ألفارو ليفا دوران، في هذه الجلسة.

بعد سبع سنوات، لا يزال الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم يشكل أساساً متيناً للمصالحة الوطنية والتحول بعد انتهاء النزاع في كولومبيا. ونلاحظ أن الحكومة الحالية أكدت مراراً وتكراراً، وعلى مختلف المستويات، التزامها بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام النهائي. ونلاحظ الخطوات المستمرة التي اتخذتها بوغوتا نحو تنفيذ الإصلاح الزراعي، ولا سيما تخصيص الأراضي لضحايا النزاع المسلح الداخلي الذي دام عقوداً. ونلاحظ أن 73 في المائة من أكثر من 700 000 هكتار من الأراضي الموزعة على هذا النحو ستُخصص للشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ونرحب بالالتزام الطوعي للسلطات بتنفيذ 60 في المائة من الأحكام

فصوتها مهم. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من التهديدات للسلام والأمن، غالبا ما تكون آثار النزاع أشد وطأة على النساء والفتيات. ونؤكد من جديد أهمية مساءلة الجناة واعتماد نهج يركز على الناجين ويراعي آثار الصدمات النفسية ويعطي الأولوية للحماية.

تكرر الولايات المتحدة دعمها القوي لمواصلة تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم لعام 2016، وهو أمر حيوي لجهود كولومبيا الرامية إلى إحراز تقدم نحو تحقيق العدالة لضحايا النزاع، إلى جانب أهدافها المتعلقة بالأمن والاستقرار ومكافحة المخدرات. وفي هذا الصدد، نرحب بإشارة الممثل الخاص للأمين العام إلى أن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام يقوم بالأعمال التحضيرية لتهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ الأحكام التصالحية. ونلاحظ مع القلق التأخيرات المستمرة في إصدار هذه الأحكام وندعو جميع الأطراف إلى إحراز تقدم في ذلك الجهد.

ونرحب بالحوار المستمر بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني، فضلا عن نشر بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لأكثر من 100 فرد لدعم آلية الرصد والتحقق لوقف إطلاق النار الثنائي. ويسرنا أن نسمع تقارير تفيد بأن الآلية تساعد على الحد من النزاع.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء القدرة المحدودة للقيادة المركزية لجيش التحرير الوطني على الحفاظ على وقف إطلاق النار ونأسف لأن العنف بين الجهات الفاعلة في عدة مناطق يحد من الأثر الإنساني لوقف إطلاق النار، كما قال الممثل الخاص للأمين العام. ونواصل رصد المناقشات بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ونفهم أنه من المقرر إجراء جولة ثالثة من المحادثات في وقت لاحق من هذا الشهر. وستواصل الولايات المتحدة البحث عن مزيد من التقدم في تلك الجهود قبل النظر في توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لتشمل رصد وقف إطلاق النار بين القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي والحكومة الكولومبية.

ولا يزال جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجماعة سيغوندا ماركيتاليا مصنفة كمنظمات

التي تحاول أن تحل محل الدولة في الأراضي الخاضعة لسيطرتها من خلال فرض رسوم من جانبها وتنظيم حركة المواطنين وعملهم.

ولا يسعنا إلا أن نتفق مع الاستنتاج الذي خلص إليه تقرير الأمين العام (S/2023/1033) ومفاده أنه على الرغم من الجهود المخلصة للحكومة، لا تزال الحالة الأمنية المثيرة للقلق في كولومبيا تشكل العقبة الرئيسية أمام التنفيذ الكامل لاتفاق السلام النهائي واتفاقات السلام الأخرى. وفي ضوء ذلك التحدي الخطير، نرحب بأن حكومة كولومبيا تلتزم التزاما صارما بلغة الحوار ولم تنزلق إلى خطاب المواجهة أو الأعمال القسرية التي كانت معتادة في عهد الحكومة السابقة. وفي الوقت نفسه، نلاحظ مطالبة المجتمع الدولي بزيادة الوعي باستراتيجية وتكتيكات سياسة "السلام الناجز".

ونعتقد أنه من أجل زيادة تأثير بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا والأنشطة الأوسع نطاقا للأمم المتحدة في التحقق من اتفاقات السلام الحالية، سيكون من المفيد للسلطات الكولومبية أن تقدم إلى المجلس أفكارا بشأن أهداف ومقاصد جهودها لبناء السلام، ولا سيما، الإطار الزمني لتحقيقها. ومن شأن خريطة الطريق هذه أن تساعد أعضاء مجلس الأمن، خلال زيارتهم المقبلة للبلد، في إجراء تقييم أشمل لنتائج الخطوات المتخذة بالفعل، وإذا لزم الأمر، تحديد التعديلات التي يمكن إدخالها على طرائق عمل البعثة.

وستواصل روسيا المشاركة بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز المصالحة في كولومبيا ودعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بقيادة السيد كارلوس رويس ماسيو.

السيدة ميلارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلت بالإنكليزية):

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته الحافلة بالمعلومات والحسنة التوقيت اليوم. وتتطلع الولايات المتحدة بشدة إلى تعميق فهمها لجهوده وللحالة في كولومبيا خلال زيارة مجلس الأمن المقبلة في الشهر المقبل. واسمحوا لي أيضا أن أنوه وأرحب بوزير الخارجية ليفا دوران مرة أخرى في مجلس الأمن. وأود بصفة خاصة أن أشكر السيدة بيريا موسكيرا على مشاركتنا قصتها اليوم.

كولومبيا في رصد تنفيذ اتفاق السلام والتحقق منه. وعلاوة على ذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة الدعم والمزيد من التعاون في سياق عملية بناء السلام المستدامة في كولومبيا. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على الفصل المتعلق بالإصلاح الريفي في اتفاق السلام، ونشيد بالتقدم الذي أحرزته مؤخراً الوكالة الوطنية الكولومبية للأراضي فيما يتعلق بحيازة الأراضي وإضفاء الطابع الرسمي عليها وتوزيعها في المنطقة الريفية.

إن جمهورية كوريا بلد له خبرة مباشرة في إصلاح الأراضي الريفية وتنميتها، وكنا في الوقت نفسه شريكاً إنمائياً رئيسياً لعدة مشاريع هامة في كولومبيا - أي مشروع التعجيل بالتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وتعزيز آليات الحكم الشامل في المناطق المتأثرة بالنزاع. وكما نقش بين رئيسي جمهورية كوريا وكولومبيا على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2023، فإننا ملتزمون كذلك باستكشاف السبل الممكنة لتعزيز التعاون الثنائي بشأن هذه المسألة الهامة.

ثانياً، ندعو إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة لوقف العنف المستمر ضد المقاتلين السابقين، والزعماء الاجتماعيين، والنساء والفتيات، والأشخاص ذوي التوجهات العرقية المتنوعة. إن الضمانات الأمنية للفئات الضعيفة والسكان المهمشين شرط مسبق لسنّ الأحكام التصالحية، حيث نتوقع أن تصدر الأحكام الأولى عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

وبوصفنا من الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، نشير بقلق بالغ إلى استمرار العنف الإجرامي ضد النساء والفتيات، بمن فيهن المقاتلات السابقات والمدافعات عن حقوق الإنسان. ونؤكد من جديد أهمية محاسبة الجناة ونعرب عن دعمنا لعمل الولاية القضائية الخاصة للسلام بشأن فتح قضايا العنف الجنساني. وعلاوة على ذلك، تشجعنا خطة العمل الوطنية الكولومبية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن والجهود الحكومية ذات الصلة لتعزيز الحوار الشامل، إلى جانب مشاركة النساء المعنيات.

إرهابية أجنبية بموجب قانون الولايات المتحدة، وتدل هذه التصنيفات على تضامن الولايات المتحدة مع الجهود التي تبذلها كولومبيا لدعم الضحايا في سعيهم إلى معرفة الحقيقة والعدالة. وبالإضافة إلى ذلك، أوضحت عمليات السلام السابقة أن الاستراتيجية الأمنية ضرورية للضغط على الجماعات المسلحة غير المشروعة للتفاوض بحسن نية وتجنب الإفلات من العقاب على أعمالها وانتهاكاتها.

فقبل أن يوافق مجلس الأمن على توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لتشمل رصد وقف إطلاق النار مع جيش التحرير الوطني، جرت جولات متعددة من المحادثات بين جيش التحرير الوطني وفريق التفاوض الحكومي. وبالإضافة إلى ذلك، التزم العديد من المرافقين والضامنين الدوليين بدعم العملية. وكان مجلس الأمن أيضاً على اتصال منتظم بفريق التفاوض التابع للحكومة الكولومبية، مما أعطانا فهماً أوضح لتوقعاتهم.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في المحادثات بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، فإن ذلك الاتفاق لا يزال يفتقر إلى مثل هذا النضج. ونتطلع إلى مزيد من المعلومات المستكملة من الممثل الخاص للأمين العام والحكومة الكولومبية مع تقدم تلك المحادثات.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، وللسيدة يولاندا بيريرا موسكيرا على إحاطتها المؤثرة والمتبصرة. كما أرحب ترحيباً حاراً بانضمام وزير الخارجية ليغا دوران إلينا اليوم.

وتود جمهورية كوريا، بوصفها عضواً جديداً في المجلس وشريكاً قديماً لكولومبيا، أن تبرز النقاط التالية:

أولاً، نرحّب بالجهود الجارية والتقدم الذي أحرزته حكومة كولومبيا بشأن تنفيذها الشامل لاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم ونواصل دعمها. ونؤكد من جديد أيضاً دعمنا الثابت للجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في

المسلحة الثورية السابقة الكولومبية - الجيش الشعبي، تظل أولويتنا القصوى هي مواصلة دعم تنفيذه الكامل والناجح للتوصل إلى "سلام كامل". ونشيد بالتقدم المشجع في تنفيذ اتفاق السلام النهائي، ولا سيما في النهوض بالإصلاح الريفي الشامل. ونقرّ أيضاً بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. ونرحّب باعترام الرئيس إنشاء مكتب داخل الرئاسة، مكرس لتنفيذ اتفاق السلام النهائي، ونتطلع إلى تنفيذه بالكامل.

وفي الوقت نفسه، نُعرب عن قلقنا إزاء استمرار الهجمات العنيفة التي تشنها الجماعات المسلحة والإجرامية والتي لا تزال تؤثر تأثيراً شديداً على المجتمعات المحلية - ولا سيما الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي ومجتمعات السكان الأصليين - وتوقع تنفيذ بعض الجوانب الرئيسية لاتفاق السلام النهائي، مثل الفصل المتعلق بالمسائل العرقية. ونرحّب باتفاق الحكومة لتنفيذ ما لا يقل عن 60 في المائة من الفصل المتعلق بالمسائل العرقية بحلول عام 2026.

ونشجع الحكومة على نشر وجود متكامل لمؤسسات الدولة وخدماتها، بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالنزاع، بغية القضاء على دوافع النزاع ومنع العنف. ومما يبعث على القلق بشكل خاص زيادة الأشكال المتعددة للعنف ضد المرأة، وبعضها جهات فاعلة محلية تعتبر مشاركتها النشطة محورية في عملية السلام المستدامة في كولومبيا. إن منع هذا العنف والتصدي له ومكافحته بشكل فعال، واعتماد نهج يركز على الناجين أمر حتمي في تنفيذ الأحكام المتعلقة بنوع الجنس في اتفاق السلام النهائي.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نشيد بفتح القضية 11 من قبل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، مع التركيز على العنف الجنساني والجنسي والإنجابي. ونعرب عن تقديرنا أيضاً لإعادة تنشيط المنتدى الحكومي الرفيع المستوى المعني بنوع الجنس ووضع خطة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ولا تزال مشاركة المرأة بشكل كامل ومتساو وآمن وهادف أساسية في هذا الصدد، ولا سيما في حوارات السلام الجارية.

ثالثاً، نرحّب بال جولات الأخيرة من محادثات السلام بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني. ونتطلع أيضاً إلى الاستماع إلى نتائج ذات مغزى من المفاوضات الجارية مع الفريق الذي يعرف عن نفسه بأنه هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ويمكن لوقف إطلاق النار ومفاوضات السلام أن تسهم إسهاماً كبيراً في الحد من العنف. ومن هذا المنطلق، نؤيد تأييداً تاماً التوسيع الأخير لولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وعملها المستمر لرصد وقف إطلاق النار بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني والتحقق منه، بالإضافة إلى الدور البناء الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام في بذل المساعي الحميدة بينما تشارك الحكومة في محادثات السلام مع مختلف الجماعات المسلحة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن جمهورية كوريا ستواصل الاضطلاع بشكل استباقي بدورها المسؤول كعضو في المجلس في المساعي ذات الصلة للمضي قدماً، بغية تحقيق السلام المستدام في كولومبيا.

السيد جيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد رويس ماسيو، على جهوده وعلى إحاطته. وأود أيضاً أن أشكر السيدة بيريا موسكيرا على شجاعتها وعلى تعليمنا كيف نعيش الكلمة القوية، إعادة التجمع rejuntancia. وأود أيضاً أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن ترحيبهم الحار بسعادة السيد ليفا دوران.

في البداية، أود أن أعرب عن دعمنا القاطع لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وبالإضافة إلى ذلك، نرحّب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في بذل المساعي الحميدة دعماً لتصميم الأطراف الكولومبية على إعطاء الأولوية للحوار والسلام.

وفي الاحتفال بالذكرى السنوية السابعة لتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، بين حكومة كولومبيا والقوات

الكولومبية - الجيش الشعبي، ونحث على تمديد وقف إطلاق النار رسمياً وتوفير حماية أكبر للمدنيين.

لا يزال العنف المستمر يعرقل تنفيذ جوانب رئيسية من الاتفاق النهائي. ويعوق انعدام الضمانات الأمنية في عدة مناطق من كولومبيا انتقال المقاتلين السابقين إلى الحياة المدنية، كما يحول دون تحسين حياة مجتمعات محلية بأكملها من خلال جهود الإصلاح الريفي. ولا يزال المقاتلون السابقون والمدافعون عن حقوق الإنسان ومجتمع الميم الموسع من السكان الأصليين والقادة الكولومبيون من أصل أفريقي يواجهون هجمات عنيفة وعمليات قتل مستهدفة. وتواجه النساء والفتيات أشكالاً متعددة ومتداخلة من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ويجب إدانة تلك الجرائم بأشد العبارات الممكنة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

ونعرب عن أسفنا العميق للتقارير التي تغيد باستمرار جرائم الاختطاف والابتزاز والتجنيد القسري والهجمات على المدارس أو تزايدها. ويجب على الحكومة أن تعجل بنشر قوات متكاملة تابعة للدولة في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن وأن تخصص موارد كافية لكفالة ضمانات أمنية قوية. كما ندعو إلى مواصلة إيلاء الاهتمام لمسألة البحث عن المفقودين والمختفين قسراً وتوفير الموارد اللازمة لها.

يهدد العنف وانعدام الأمن أيضاً عملية العدالة الانتقالية في كولومبيا، مما يعيق ظهور الحقيقة. ويجب السماح للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بأداء عمله الحاسم من دون عوائق وتوفير الدعم الكامل له من جميع أصحاب المصلحة. ومن خلال مباشرة البت في القضية رقم 11، أبرز الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام عن حق أهمية التحقيق في العنف الجنساني والجنسي والإنجابي والجرائم الأخرى المرتكبة ضد الأشخاص ذوي الميول الجنسية و/أو أشكال التعبير الجنسي و/أو الهوية الجنسية المتنوعة. ويسر مالطة أن ترى التقدم المحرز في القضايا المعروضة على الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام إذ يستعد لإصدار أولى أحكامه التصالحية. وهذه الخطوة القادمة بالغة الأهمية لعملية العدالة الانتقالية ولتنفيذ اتفاق السلام بوجه عام.

أخيراً، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى التقاطع بين النزاع والسلام والبيئة. فإزالة الغابات الناجمة عن أنشطة الجماعات المسلحة والإجرامية، فضلاً عن التلوث الواسع النطاق بالألغام الأرضية، تؤثر على المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية الطبيعية. ونشجع على النظر إلى عملية السلام الجارية في كولومبيا على أنها فرصة لتمكين المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع من خلال حماية البيئة.

وتتطلع سلفينيا إلى زيارة مجلس الأمن إلى كولومبيا خلال رئاسة غيانا في الشهر المقبل. ونحن على اقتناع بأن الزيارة ستسهم في دعم المجلس لعمل البعثة والحكومة في جهودها الرامية إلى بناء السلام.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر بدوري الممثل الخاص ماسيو على إحاطته والسيدة بيريا موسكيرا على شهادتها المؤثرة اليوم. وأرحب أيضاً بمشاركة وزير الخارجية ليفا دوران.

تشيد مالطة بالتزام الحكومة المتجدد بالاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وتثق بأن استمرار تنفيذه سيسفر عن نتائج إيجابية. ونرحب بإعطاء الأولوية للفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، مع الالتزام بتنفيذه بنسبة 60 في المائة على الأقل بحلول عام 2026. ويكتسي ذلك أهمية بالغة في ضوء الأثر غير المتناسب الذي تواجهه مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي جراء العنف وتجنيد الأطفال.

ونرحب أيضاً بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في مجال الإصلاح الريفي الشامل وندعو إلى مواصلة الجهود لتمكين الفئات التي تعيش أوضاعاً هشة من الحصول على الأراضي وتحويل المناطق المتأثرة بالنزاع. وتنثي مالطة على الحكومة لجهودها المتفانية من أجل الحد من العنف عبر إجراء حوارات مع الجماعات المسلحة. ونرحب بمحادثات السلام مع جيش التحرير الوطني ونشيد بتعيين امرأة رئيسة لوفد الحكومة المشارك في محادثات السلام تلك، مشددين على أهمية مشاركة المرأة في الحوارات الجارية. كما نرحب بالاتفاقات المبرمة بين الحكومة وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية

أخيراً، تود فرنسا التأكيد أن مسألة المساواة بين الجنسين تمثل أحد مفاتيح نجاح هذه العملية. وهي تشمل مختلف الجوانب، من الحصول على الأراضي إلى العدالة الانتقالية، بما في ذلك إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية المصالحة. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لحماية النساء، فضلاً عن الناشطين في مجال حقوق الإنسان والبيئة الذين تبعث حالتهم اليوم على القلق.

أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن السلام في كولومبيا ليس خياراً - ويجب على المجلس أن يواصل بذل قصارى جهده لتوطيد ذلك النجاح بضمان التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. أستاذنا الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس. وأعطي الكلمة لوزير خارجية كولومبيا.

السيد ليفا دوران (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): قبل أن أخوض في صلب الموضوع، أود أن أحيي بصفة خاصة ممثلي الجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسيراليون وغيانا التي شغل سفراؤها لدى الأمم المتحدة هذا الشهر مقاعدهم في مجلس الأمن الذي يستقبلنا مرة أخرى في دليل على دعمه المستمر للسلام في كولومبيا.

في البداية، أود أن أعرب لكل المجتمعين هنا عن امتنان رئيس كولومبيا، غوستافو بترو أوريغو، لقرار مجلس الأمن بتمديد العمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لسنة أخرى. فلولا مشاركة المجلس وآليته المعتمدة للتحقق، لظل السلام مجرد وهم ولكان هذا العمل قد أمسى أمراً محبطاً جداً. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص امتناني للسيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة. فهو وفريقه ينهضون بمهمة صعبة للغاية ولكنها مفيدة. وسيظل يتلقى الدعم والتأييد من وزارة الخارجية الكولومبية وموظفي حكومة بترو أوريغو ما دام ذلك ضرورياً لتحقيق مهمته بالكامل. ولا بد من التغلب على كل عقبة وكل صعوبة حتى لو تطلب الأمر منه بذل قصارى جهده. وتبين النجاحات التي تحققت بالفعل أن تحقيق

في الختام، يسر مألظة أن ترى الخطوات التي قطعتها كولومبيا في طريقها نحو السلام. ونحن مستعدون لدعم عملية السلام إلى جانب المجتمع الدولي وننتقل إلى الزيارة التي سيجريها المجلس في الشهر المقبل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة فرنسا.

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، والسيدة يولاندا بيريلا موسكيرا على إحاطتهما، وأرحب بمشاركة وزير خارجية كولومبيا في جلسة اليوم.

ترحب فرنسا بجهود الحكومة الكولومبية للتفاوض مع الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، من أجل بناء سلام دائم في البلد. وترحب ببدء المفاوضات بين السلطات والجماعة التي تسمى نفسها هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وإعلان وقف لإطلاق النار حتى 15 كانون الثاني/يناير. ونؤيد استمرار المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني بهدف تمديد وقف إطلاق النار الموقع في 3 آب/أغسطس. وينبغي لتلك التطورات أن تمكن المجتمعات المتضررة من العيش أخيراً في سلام.

وترحب فرنسا أيضاً بالدور المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا دعماً لتنفيذ الاتفاق. ونحن على استعداد للنظر في توسيع دور البعثة بحيث يشمل رصد تنفيذ الالتزامات المقطوعة عقب المناقشات مع هيئة الأركان العامة المركزية. كما ننتظر استنتاجات الخبير الدولي لحقوق الإنسان المكلف بتحديد العقبات التي تحول دون تنفيذ اتفاق السلام لعام 2016، والذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان ولايته بمبادرة من كولومبيا.

تكتسي زيارة مجلس الأمن إلى كولومبيا في بداية شباط/فبراير أهمية خاصة لأنها ستمكننا من تقديم الدعم الأنسب لجهود السلام. ونشجع السلطات على ألا تألو جهداً في مجالات التنمية والإصلاح الريفي وحصول السكان على الأراضي والعدالة الانتقالية.

عليه، كما نذكر دائما بأن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ليس جزءا من الولاية القضائية المحلية العادية، بل هو ولاية قضائية دولية، بالنظر إلى أن مجلس الأمن نفسه من يرقاه.

ولذلك يجب على الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أن يحترم اختصاصه الذاتي والمادي، وهو الحق في إدماج الحقيقة الكاملة الذي يعزز الحق الأساسي للضحايا والبلد بأكمله الذي ينطبق على القيود الخارجية عن نطاق القضاء التي نشأت بطريقة تعسفية، لأنها لم تُكرس أبدا في النص الذي أنشأ هذه المؤسسة. ولم يكن الطرفان المتفاوضان على اتفاق السلام يتصوران هذه الحالة. هذا علاوة على أنه لا يمكن تجنب القواعد المتعلقة بالحق في العفو وعدم رفع الدعاوى الجنائية، عند الاقتضاء، كما أنه لا يمكن تقسيم اختصاصاته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسبقية تكون له عندما يتقرر ذلك بصورة تعسفية. ومن المؤسف أن هذا ما حدث.

ومع ذلك، لا يزال بإمكان الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أن يكون نموذجا للعدالة الخاصة من أجل السلام. وربما يشكل انحرافه عن مساره درسا يمكنه، من خلال التكيف مع القواعد الموضوعية مع السلطة، من أن يعزز مكانته ليصبح منارة للعدالة للعالم بأسره. وكان ذلك مقصد من شاركوا في إنشائه. ونظل ممتنين لكوننا حظينا بتلك الفرصة السانحة والتاريخية.

ومع ذلك، فإن طرفي الاتفاق لا يزالان موجودين. إن المسألة تتعلق بعملية السلام الكولومبية التي لم تنته بعد، ولذلك نجتمع في هذه القاعة كل ثلاثة أشهر للاطلاع على ما أحرز من تقدم. ويعني ذلك إيجاد سبل لتصحيح حالات سلبية نشأت لأسباب خارجة عن إرادة الطرفين من خلال اتفاق خاص مكرس في القانون الدولي الإنساني، دون أن نحاول بأي شكل من الأشكال فتح مراحل من التفاوض انتهت بالفعل. فقد أهدرت أربع سنوات في أعمال التنفيذ. ومنذ التوقيع على اتفاق هافانا النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، انتخب رئيس تحت راية تحطيم السلام. لقد طالبنا بأربع سنوات. ويجدر التفكير في إعادة منحنا تلك السنوات الأربع.

ذلك ممكن. ولذلك أتلقي بتناول التقرير الذي قدمه رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا إلى مجلس الأمن قبل لحظات.

وأود أن أذكر بأن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي وقعت عليه دولة كولومبيا، التي مثلها في ذلك الوقت الرئيس آنذاك خوان مانويل سانتوس كالديرون، اعتمد بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن، وهذه سابقة تاريخية. وهو الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه لتحقيق السلام على الصعيد الوطني. وأشير بصفة خاصة إلى الوثيقة S/2017/272. وأذكرها لأن مضمونها يجسد فحوى الاتفاقات التي أصدر بشأنها الرئيس سانتوس كالديرون نفسه إعلانا أحادي الجانب من الدولة. ويشير نص الوثيقة إلى كيفية نشوء الإعلان.

ونعلم جميعا أن الإعلان الانفرادي من الدولة ملزم لجميع دول العالم. وقد أصدرت محكمة العدل الدولية بالفعل حكما بشأن طابعه ونطاقه الملزمين. ولذلك فإن التزام كولومبيا القائم على ذلك الإعلان الأحادي الجانب له الأسبقية على نظامها القانوني المحلي.

وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وجه رئيس كولومبيا، غوستافو بيترو أوريغو، رسالة مفتوحة إلى الأمين العام أقر فيها بأن الإعلان المذكور أعلاه قد وضع التزامات غير قابلة للاختزال على الدولة الكولومبية وأبلغ فيها عن "عزمه الراسخ لمواصلة هذا الالتزام غير القابل للتغيير الواقع على عاتقه بالفعل". ولذلك قال:

"لن أدخر جهدا لكفالة الامتثال الكامل لهذا الالتزام،"

و "قد عقدت العزم على اتخاذ التدابير اللازمة ليكون الأمر كذلك."

وفيما يتعلق بالجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، الذي تتبع القواعد الأساسية التي تحكم وجوده وعمله من مضمون وثيقة المجلس، ألاحظ اليوم، من الأمم المتحدة، أن الإشارة إلى أنه لا يمكنه تفويض الحقوق المنصوص عليها في الوثيقة لا تشكل تدخلا غير مبرر في هيئة حكومية محلية، بل وفاء بالتزام الدولة بإفراز ما اتفق

وأعضاء المجتمع المدني والمواطنين، بغض النظر عن أصولهم أو وضعهم، الذين كان وجههم الحقيقي دائماً هو وجه السلام، وهي رؤية تكملها سياسة السلام الناجز التي ينتهجها الرئيس غوستافو بيترو أوريجو. إنه وجه، كما قلنا في سياقات أخرى، للسكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي والنساء والأشخاص من مختلف التوجهات الجنسية والهويات الجنسية؛ وجه يأخذ شكل مؤسسة متفق عليها وعلينا أن نمضي قدماً في تنفيذها ولا بد أن تدعمه في النهاية محكمة عدل تعمل من أجل السلام تمتثل بلا خوف للقواعد التي أرست بحب وتقان وطنيين.

وسأختتم كلمتي اليوم بالتأكيد مجدداً على التزام حكومة الرئيس بيترو أوريجو بالتغيير من خلال بناء كولومبيا صلبة وقوية وقادرة على الصمود وعادلة من عناصرها الأساسية إعلاء صوت مواطنيها وحماية الحياة، كولومبيا تتسم بقوة عظمى تمكن الحياة وتبعث الأمل ويسودها الجمال.

وأرحب بجميع أعضاء المجلس في كولومبيا في شباط/فبراير. وسننتظرهم بأذرع مفتوحة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 16/40.

وقد نشأت فكرة أخرى بين مفاوضي السلام المعاصرين تستحق النظر، وهي إنشاء محكمة أو محكمة مختلطة لوضع آلية لإقفال تلك المسألة بشكل نهائي - أي طي تلك الصفحة لنتيح فرصة ثانية لمن يتطلعون إلى عودة الوطن الكولومبي وتراثه.

وأنا أذكر كل ذلك لأن أعضاء المجلس هم صانعو سلام. فالعالم اليوم يعيش في حالة اضطراب، وأعضاء المجلس نقاط مرجعية للاتفاق وتحقيق التفاهم. لقد أثبتت كولومبيا قدرتها على صنع السلام عندما يقف مجلس الأمن إلى جانبها. ونحن شريكان في هذه الرحلة. فدعونا نبرز ذلك الجزء من البشرية التي لم يكل معظمها - ونحن على يقين من ذلك - من السعي إلى إيجاد الحلول. فليعم السلام التاريخ، سلام يعم وقتنا الحاضر وينعم به من لم يولدوا بعد. فقد بدا لنا أننا نرحب بهم في عالم مدمر لا مستقبل له، ولا يمكن لهذا أن يكون.

وكما قال خورخي لويس بورخيس،

”يوكل رجل لنفسه مهمة رسم معالم العالم. وخلال السنين يعمر الفضاء بصورة الأقاليم والممالك والجبال والبحار والسفن والجزر والأسماك والغرف والأدوات والنجوم والخيول والناس. وقبل موته بقليل، يكتشف أن ما ترسمه تلك الماتاه الطويلة من خطوط هي صورة وجهه“. (الخاتمة، الصانع *Primera ed. Vintage Español ed. Nueva York: Vintage (Español. 2013*

وفي هذا الصدد، فإن ما اتفق عليه في عام 2016 ليس سوى نتيجة لأمل راود مختلف المقاتلين من الرجال والنساء والبيروقراطيين